400 مليون دينار زيادة سجلتها «مؤسسة البترول» وشركاتها خلال 2025ـ2026.. بنمو 21,05٪

2,3 مليار دينار إنفاق رأسمالي على مشاريع النفط في الكويت

■ 38٪ حصة المحتوى المحلي من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات والمشاريع ■ شركات الحفر والصيانة الكويتية تستحوذ على 48٪ من أسطول الحفارات

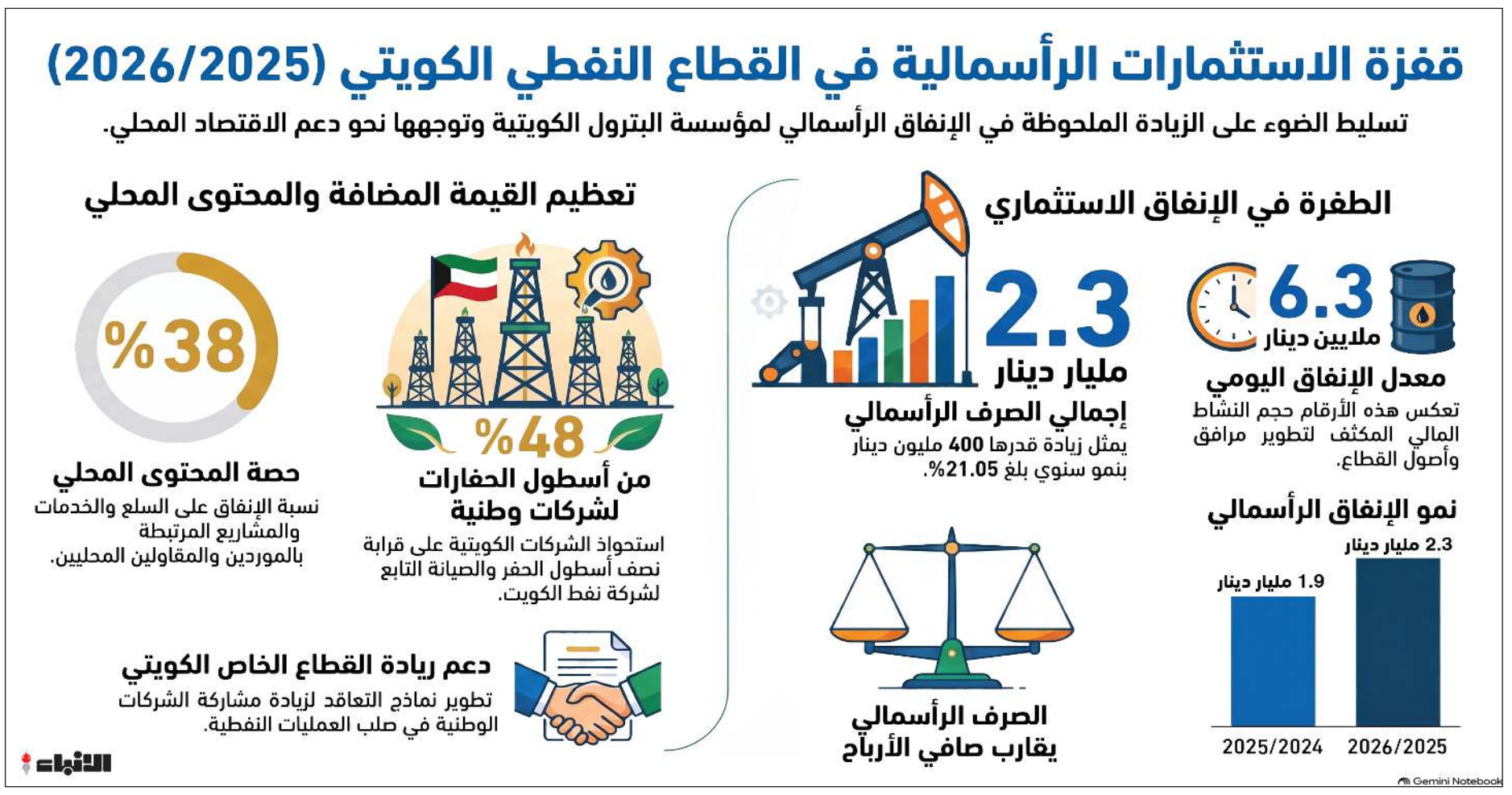

مستهدفات «البترول» حتى 2040

تستهدف التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية الوصول إلى طاقة إنتاجية مستدامة للنفط الخام في الكويت، بما يشمل المنطقة المقسومة، تبلغ 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2035 والمحافظة عليها حتى 2040، بالتوازي مع رفع الطاقة الإنتاجية المستدامة للغاز غير المصاحب إلى 2 مليار قدم مكعبة يوميا بحلول 2040.

وفي التكرير والتصنيع، تستهدف المؤسسة طاقة تكريرية محلية تصل إلى 1,6 مليون برميل يوميا كحد أقصى، مع تعظيم تصريف النفوط الكويتية الثقيلة وتلبية احتياجات الطاقة المحلية وتعزيز التكامل بين التكرير والبتروكيماويات، إلى جانب بناء قدرة تكريرية خارج الكويت لتصريف 425 ألف برميل يوميا من النفوط الكويتية في الأسواق الواعدة.

كما تستهدف التوسع في نشاط البتروكيماويات داخل الكويت وخارجها للوصول إلى 14,5 مليون طن سنويا بحلول عام 2040، بالتوازي مع التوسع في الصناعات التحويلية اللاحقة المرتبطة بالمنتجات البتروكيماوية الوسيطة الرئيسية.

أحمد مغربي

رفعت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وتيرة الإنفاق على مشاريعها الرأسمالية خلال السنة المالية 2026/2025، ليبلغ إجمالي الصرف الرأسمالي 2,3 مليار دينار، مقابل 1,9 مليار دينار خلال السنة المالية 2025/2024، بزيادة بلغت 400 مليون دينار، وبنمو نسبته 21,05٪ على أساس سنوي، ما يعكس استمرار ضخ استثمارات كبيرة في مشاريع وأصول القطاع النفطي.

ويكتسب الإنفاق الرأسمالي أهميته باعتباره أحد المحركات الرئيسية لتطوير قدرات القطاع النفطي وأصوله ومشاريعه، فيما تكشف بيانات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عن تزامن ارتفاع هذا الإنفاق مع توجه لتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، عبر زيادة المحتوى المحلي وتوسيع مشاركة القطاع الخاص الكويتي والموردين والمقاولين المحليين في الأعمال والسلع والخدمات والمشاريع المرتبطة بأنشطة القطاع.

وبحسب بيانات الأداء المالي للمؤسسة، ارتفع الصرف الرأسمالي بنحو 400 مليون دينار خلال عام واحد، من 1,9 مليار إلى 2,3 مليار دينار، ما يعني زيادة نسبتها حسابيا 21,05٪، وجاء ذلك خلال سنة مالية سجلت فيها المؤسسة وشركاتها التابعة إجمالي إيرادات بلغ 32,7 مليار دينار، مقابل إجمالي مصروفات بلغ 30,5 مليار دينار، فيما وصل صافي الربح إلى 2,2 مليار دينار.

وتعكس هذه الأرقام حجم النشاط المالي والاستثماري للقطاع النفطي، إذ يعادل الصرف الرأسمالي المسجل خلال السنة نحو 7,03٪ من إجمالي إيرادات المؤسسة وشركاتها التابعة، فيما يقترب حجمه من قيمة صافي الأرباح المحققة خلال الفترة نفسها، وهي مقارنات حسابية تستهدف إظهار حجم الإنفاق.

38٪ للمحتوى المحلي

وبالتوازي مع ارتفاع الصرف الرأسمالي، عززت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة توجهها نحو تعظيم القيمة المضافة والمحتوى المحلي، محققة معدلات إنفاق على المحتوى المحلي بلغت نحو 38٪ من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات والمشاريع حتى الربع الرابع من السنة المالية 2026/2025.

وتبرز هذه النسبة حجم مشاركة الاقتصاد المحلي في دورة الإنفاق بالقطاع النفطي، إذ تربط «البترول» تحقيق معدل المحتوى المحلي بدعم القطاع الخاص المحلي وتعزيز كفاءة الموردين والمقاولين الكويتيين.

ويجمع هذا التوجه بين زيادة الاستثمارات الرأسمالية وتعظيم الأثر الاقتصادي للإنفاق النفطي، بحيث لا يقتصر على تطوير مشاريع وأصول القطاع، وإنما يمتد إلى تعزيز مشاركة الشركات المحلية في سلسلة الأعمال والمشتريات والخدمات المرتبطة به.

وبحساب المتوسط على مدار السنة المالية، يعادل الصرف الرأسمالي البالغ 2,3 مليار دينار نحو 191,67 مليون دينار شهريا، ونحو 6,30 ملايين دينار يوميا على أساس 365 يوما.

وتكتسب زيادة الإنفاق الرأسمالي أهمية في ضوء الطبيعة كثيفة رأس المال للصناعة النفطية، وما تتطلبه عمليات تطوير الأصول والمرافق والمشاريع من استثمارات مستمرة، بالتوازي مع المحافظة على القدرات التشغيلية وتنفيذ خطط ومشاريع القطاع.

48٪ من أسطول الحفارات لشركات كويتية

وفي مؤشر آخر على توسيع مشاركة القطاع الخاص الوطني، طورت شركة نفط الكويت نموذج التعاقد لدعم الشركات الوطنية، لتستحوذ شركات الحفر والصيانة الكويتية على 48٪ من أسطول الحفارات.

ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة في ظل امتداد مشاركة الشركات الوطنية إلى أعمال الحفر والصيانة المرتبطة مباشرة بالعمليات النفطية، إلى جانب توريد السلع وتقديم الخدمات المساندة، بما يعزز حضور الشركات الكويتية في سلسلة القيمة للقطاع النفطي.

تبدأ من 5 سبتمبر المقبل وتستمر لمدة 5 سنوات.. بهامش من القيمة «سيف» من 6,7٪ إلى 56,3٪

«الجمارك»: فرض رسوم إغراق على الزجاج الصيني والإيراني

علي إبراهيم

أصدرت الإدارة العامة للجمارك تعليماتها بفرض تدابير مكافحة الإغراق النهائية ضد واردات دول مجلس التعاون من منتج الزجاج من كل من جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أن يكون هامش الإغراق على الشركات الصينية وفقا لشرائح من 6,7٪ إلى 14,4٪ كنسبة مئوية من القيمة «سيف»، وأن يكون على الشركات الإيرانية بنسبة 56,3٪.

ووفقا للتعليمات الجمركية التي حملت رقم 27 لسنة 2026 بشأن فرض تدابير مكافحة الإغراق النهائية ضد واردات دول مجلس التعاون من منتج الزجاج، فقد جاء مفادها أنه بالإشارة إلى خطاب مكتب الأمانة الفنية بشأن فرض تدابير مكافحة الإغراق على واردات دول مجلس التعاون من منتج الزجاج، واستنادا إلى قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها رقم 125 ولجنة التعاون الصناعي في اجتماعها رقم 55 بتاريخ 2025/10/29، والمرفوعة من اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بموجب قرارها بأن تقوم إدارات الجمارك بتنفيذ الجانب الجمركي وفقا للآلية المتفق عليها لتنفيذ القرارات الخاصة بمكافحة الإغراق والممارسات الضارة، تقرر الآتي:

تفرض رسوم مكافحة الإغراق ضد منتج زجاج غير مسلح متحصل عليه بالتعويم (فلوت)، وزجاج مجلو أو مصقول الوجه أو الوجهين، أو صفائح وإن كان ذا طبقة ماصة أو عاكسة أو غير عاكسة، ولكن غير مشغول بطريقة أخرى، ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تندرج تحت البنود الجمركية (70051000) و(70052100) و(70052900) من التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويستثنى من فرض الرسوم منتجات الزجاج المسطح المحصل عليه بالتعويم فائق الوضوح، وتطبق الرسوم وفقا لهوامش الإغراق النهائية التي تم وضعها للشركات الصينية بـه شرائح بهامش إغراق من القيمة «سيف» بنسب 6,7٪ و8,3٪ و14,4٪، ولجميع الشركات من إيران بـ56,3٪.

وتطرق التعميم إلى أسماء الشركات المتعاونة غير المختارة ضمن العينة في تحقيق مكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس التعاون من منتج زجاج غير مسلح متحصل عليه بالتعويم (فلوت)، وزجاج مجلو أو مصقول الوجه أو الوجهين، أو صفائح وإن كان ذا طبقة ماصة أو عاكسة أو غير عاكسة، ولكن غير مشغول بطريقة أخرى، ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحدد لـ3 منتجات صينية هامش إغراق بنسبة مئوية 8,3٪.

وقضت التعليمات في المادة الثانية بأن تعامل الرسوم النهائية المحصلة معاملة الرسوم الجمركية، وحددت المادة الثالثة أن يبدأ تطبيق الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق من تاريخ 2026/9/5 ولمدة خمس سنوات ميلادية.

وتقصد بالقيمة «سيف» (CIF) القيمة الجمركية للسلعة المستوردة عند وصولها إلى ميناء الاستيراد، وتشمل قيمة السلعة مضافا إليها تكاليف التأمين والشحن حتى ميناء الوصول، وبذلك تحتسب رسوم مكافحة الإغراق المقررة كنسبة مئوية من هذه القيمة. فعلى سبيل المثال، يعني فرض هامش إغراق بنسبة 56,3٪ احتساب رسم مكافحة الإغراق بما يعادل 56,3٪ من القيمة «سيف» للشحنة الخاضعة للرسم.

وتعد رسوم مكافحة الإغراق من أدوات المعالجات التجارية التي تفرض على واردات محددة بعد التحقق من بيعها بأسعار تقل عن قيمتها العادية وتسبب ضررا ماديا أو تهدد بإلحاقه بالصناعة المحلية، وتهدف إلى معالجة أثر هذه الممارسة وإعادة المنافسة إلى مسار أكثر توازنا، ولا تعد رسوما جمركية اعتيادية على جميع الواردات، وإنما ترتبط بالمنتج والدول أو الشركات المشمولة بقرار مكافحة الإغراق.

المعدن الأصفر سجل أول خسارة أسبوعية بعد 3 أسابيع متتالية من المكاسب

الذهب يحتفظ بمحفزات الصعود.. والمخاطر العالمية تعزز جاذبيته

كونا: أنهت أسعار الذهب تداولات الأسبوع الماضي على تراجع، مسجلة أول خسارة أسبوعية بعد 3 أسابيع متتالية من المكاسب، إذ أغلق الذهب يوم الجمعة الماضي عند مستوى 4454 دولارا للأونصة، منخفضا أكثر من 3٪ على أساس أسبوعي.

وقال تقرير صادر عن شركة دار السبائك الكويتية إن هذا التراجع جاء بعد تحول في توقعات السياسة النقدية الأميركية عقب تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي كيفن وارش، اتسمت بلهجة أكثر تشددا تجاه التضخم.

وأوضح التقرير أن خطاب وارش شكل نقطة التحول الرئيسية في حركة الذهب، بعدما أكد أن التضخم الأساسي لم يتراجع بشكل كاف خلال الأشهر الماضية، مضيفا أن «الاحتياطي الفيدرالي» لا يزال أمامه عمل يتعين القيام به إذا لم يقتنع صانعو السياسة بأن التضخم يسير بوضوح نحو هدف البنك البالغ 2٪.

وذكر أن هذه التصريحات أدت إلى ارتفاع توقعات رفع الفائدة في سبتمبر، ما انعكس سريعا على الدولار وعوائد السندات الأميركية وضغط على أسعار الذهب.

وبين أن عوائد سندات الخزانة الأميركية ارتفعت، خصوصا لأجل عامين، بعد خطاب وارش، فيما اقترب عائد السندات لأجل عشر سنوات من مستوى 4,7٪، لافتا إلى أن ارتفاع العوائد أسهم في زيادة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب باعتباره أصلا لا يدر عائدا، بالتزامن مع تحسن الدولار الأميركي.

وأفاد التقرير بأن مؤشر الدولار سجل ارتفاعا الأسبوع الماضي أمام العملات الرئيسية الأخرى، مما زاد الضغوط على الذهب المقوم بالدولار، وجعل المعدن أكثر تكلفة للمشترين من حائزي العملات الأخرى.

وأشار إلى أنه على الرغم من التراجع، لا يزال الذهب يحظى بعوامل دعم على المدين المتوسط والطويل، أبرزها المخاوف المتعلقة بالمالية العامة الأميركية وارتفاع مستويات الدين، إلى جانب المخاطر الجيوسياسية واستمرار الطلب الاستثماري على المعادن النفيسة، مبينا أن المخاوف بشأن الدين الأميركي وضعف الاستقرار المالي لا يزالان يشكلان عوامل داعمة للذهب على المدى الطويل.

ومن الناحية الفنية، قال تقرير «دار السبائك» إن الذهب تراجع دون متوسطه المتحرك لـ 200 يوم قرب 4526 دولارا للأونصة، في إشارة إلى دخول السوق مرحلة تصحيح أعمق بعد موجة الصعود السابقة.

وذكر أن منطقة 4450 دولارا ستبقى المحور الأهم خلال الأسبوع، إذ إن الحفاظ عليها قد يسمح للذهب بمحاولة استعادة مستوى 4500 دولار، ثم منطقة 4520 و4526 دولارا.

وأضاف أن كسر مستوى 4450 دولارا والثبات أسفله قد يزيد مخاطر التراجع نحو 4380 دولارا، فيما ستعطي العودة فوق مستوى 4550 دولارا إشارة أكثر إيجابية على انتهاء موجة التصحيح وعودة المشترين إلى السوق، ورأى أن الهبوط الأخير أدى إلى وصول مؤشرات الزخم إلى مستويات تشبع بيعي، ما قد يفتح المجال أمام ارتداد فني إذا تراجعت العوائد أو ضعف الدولار.

وأوضح أن أنظار الأسواق تتجه خلال الأسبوع الجاري إلى بيانات سوق العمل الأميركية، وعلى رأسها تقرير الوظائف غير الزراعية لشهر أغسطس يوم الجمعة، إلى جانب بيانات طلبات إعانة البطالة ومؤشرات النشاط الصناعي والخدمي، وهذه البيانات تكتسب أهمية كبيرة في تحديد اتجاه السياسة النقدية خلال اجتماع سبتمبر، خصوصا بعد ارتفاع رهانات رفع الفائدة. وأفاد تقرير «دار السبائك» بأن البيانات إذا جاءت ضعيفة، خصوصا مع ارتفاع البطالة، فقد تتراجع رهانات رفع الفائدة ويجد الذهب فرصة للارتداد من مستوياته الحالية.

وأكد أن الذهب يدخل الأسبوع الجديد بعد تصحيح قوي تجاوز 3٪ تحت ضغط ارتفاع الدولار والعوائد وإعادة تسعير توقعات الفائدة الأميركية، لكن مستويات التشبع البيعي قد توفر فرصة لارتداد فني، موضحا أن بيانات الوظائف الأميركية ستكون المحرك الرئيسي للأسعار، فيما تبقى منطقة 4450 إلى 4500 دولار منطقة الحسم خلال الفترة المقبلة. وعلى الصعيد المحلي، قال تقرير «دار السبائك» إن أسعار الذهب في السوق الكويتي تواصل تأثرها المباشر بحركة الأونصة العالمية، إلى جانب تقلبات الدولار وتغير توقعات السياسة النقدية الأميركية.

وأشار إلى أن سعر غرام الذهب عيار (24) بلغ نحو 44,315 دينار (حوالي 144 دولارا)، فيما سجل عيار (22) نحو 40,620 دينار (حوالي 132 دولارا)، بينما سجل سعر كيلو الفضة نحو 716 دينارا (حوالي 2333 دولارا).